### بعد مشاركته في تدشين أول سفينة لخفر السواحل الكويتي بالدمام

# محمد اليوسف: تجمعنا بأشقائنا بالخليج ثقة متبادلة

صرح وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون أمن الحدود اللواء الشيخ محمد اليوسف، بأن ميناء الملك عبد العزيز بالدمام شهدت، تدشين أول سفينة بحرية للإدارة العامة لخفر السواحل الكويتية صنعت بالمملكة العربية السعودية الشقيقة بنسبة مائة في المائة، لتكون واحدة من أربع قطع بحرية عسكرية تبنى خصيصا من أجل الإدارة العامة لخفر السواحل بوزارة الداخلية الكويتية، للقيام بالعمليات اللوجستية والمراقبة والدعم والتموين.

وأضاف أن ذلك المشروع جاء كثمرة للتعاون والتكامل الخليجي المشترك والثقة المتبادلة بين الأشقاء الخليجيين وتعزيز العلاقات التجارية.

جاء ذلك في أعقاب مشاركة وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون أمن الحدود اللواء الشيخ محمد اليوسف الصباح، في تدشين السفينة "الزور 10" الثلاثاء بميناء الدمام بالمملكة العربية السعودية الشقيقة.

وأشار إلى أن السفينة التي تم تدشينها تدعى "الزور 10" بطول 46 مترا، وتتمتع بتقنيات متقدمة وقدرة عالية على المناورة وتم بناؤها بالكامل داخل ترسانة الزامل بالدمام بتقنيات أوروبية متقدمة.

وأضاف أن المملكة العربية السعودية تتمتع بخبرة طويلة في مجال بناء السفن والتي اثبتت جدارتها لأكثر من 20 سنة وفق أحدث التقنيات العالمية في بناء السفن.

تدشين السفينة

الزامل تكرم اليوسف

■ «الـــزور10» تتمتع بتقنيات متقدمة وقـدرة عالية على المناورة

■ الـسـفـيـنـة تم بـنـاؤهـا بالكامل داخـــل تـرسـانـة الـزامـل بتقنيات أوروبية

لقطة جماعية للحضور

«الزور 10» بعد انجازها

### خلال الحملات الميدانية لإدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق في شهر يوليو 2015

# بلدية الأحمدي: نقلنا 10097 درباً من النفايات الإنشائية وسكراب الأثاث

نقل النفايات

ورفع السيارات المخالفة

كشف التقرير الإحصائي الذي أعدته إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عن إنجازات مراقبة النظافة العامة ومراقبة إشغالات الطرق التابعين لإدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بقرع بلدية محافظة الاحمدي عن نقل عدد 10097 درب من النفايات الإنشائية والبلدية وسكراب الأثاث من طرق وشوارع محافظة الاحمدي خلال شهر يوليو 2015.

وأشارت العلاقات العامة في تقريرها إلى أن الحملات الميدانية التي قام بها المفتشون أسفرت عن تحرير عدد 287 إنذار وتحرير عدد 148 تعهد وإزالة عدد 337 ملصق ورفع عدد 3 سيارات مهملة ورفع عدد 3 سيارة سكراب ورفع عدد 4 سيارات معروضة للبيع إلى جانب الإفراج عن عدد 10 سيارات وتحرير عدد 10 مخالفات إشغال طريق وتحرير عدد 4 مخالفات لقانون 9/87 وتحرير عدد 2 مخالفة لقانون 2005/5 نظافة عامة ونقل عدد 2596 درب من نفايات سكراب الأثاث إلى جانب 3229 درب من النفايات البلدية السكانية وقمامة و 4472 درب من النفايات الإنشائية الشبه صلبة.

■ تحرير 287 إنذاراً و148 تعهداً بإزالة ورفع 3 سيارات مهملة

وأضافت العلاقات العامة في تقريرها إلى أن قسم تراخيص إشغالات الطرق قام بتجديد عدد 3 ترخيص لمطاعم ومقاهي وتجديد عدد 7 تراخيص لمحلات تصليح السيارات و تجديد عدد 2 ترخيص لمحلات مواد بناء وتحصيل رسوم 2724 دينار.

### وعد بكشف العديد من الحقائق والمفاجآت لمسؤولي الصحة حوله

# جوهر: مشروع التأمين الصحي تجاهل دور الشريك الأصيل «المحور الإرتكازي» للمتقاعدين

جانب من المؤتمر الصحافي

دعا الناشط النقابي بالجمعية الطبية الكويتية طبيب اختصاصي المختبرات التشخيصية د. علي جوهر الى مؤتمر صحفي بفندق الريجنسي اول امس على هامش ندوة ديوان الشحومي - العقيلة المزمع عقدها غدا السبت في منطقة العقيلة حول موضوع التامين الصحي للمتقاعدين .. واكد جوهر خلال المؤتمر اهمية دراسة كافة الثغرات والتحديات التي تعيق نجاح تطبيق وتنفيذ مشروع قانون التامين الصحي للمتقاعدين، ووعد بكشف الكثير من المفاجآت والحقائق المهنية والفنية الدقيقة الى المسئولين في وزارة الصحة خلال الندوة لأخذها بعين الاعتبار، عوضا عن تحويل منظومة التامين الصحي للمتقاعدين الى مستفيدين واقعيين هما المستشفيات الاهلية وشركات التامين .

وقال : ان منظومة التامين الصحي منظومة متكاملة تعني باختصار «راحة البال» للمستفيدين منها، وجاء الدور الحكومي الإيجابي لدعم وزارة الصحة بالتعاون والتنسيق بين مجلس الوزراء ومجلس الأمة « بتوظيف التامين الصحي للكويتيين » تنفيذاً مرحلياً بدءاً من فئة المتقاعدين من خلال إقرار قانون 114 لسنة 2014 للتامين الصحي للمتقاعدين وهي بمثابة هدية حكومية تقدر رأسمالها بنحو 100 مليون دينار كويتي سنوياً، مقدمة لشريحة مهمة في كل بيت، وليس غريبا على صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح اصدار مرسوم اميري لدعم هذه الشريحة المهمة من ابناء الشعب الكويتي .

وأكد جوهر ان ثمة قصور بمنتاب آلية توظيف تقديم الخدمات الصحية عبر المستشفيات الأهلية بواسطة شركات التامين الصحي، حيث لا توجد مستشفيات اهلية متخصصة في تقديم الخدمات الصحية المتميزة لكبار السن من فئة الـ65 عاما فما فوق، فضلا عن أن الكم الهائل من كبار السن والذي يتراوح عددهم ما بين 105 الى 107 الف متقاعد ومتقاعدة ، متسائلا هل السعة السريرية التشغيلية الواقعية في هذه المستشفيات تستوعب هذا العدد ؟!، وهل يضمن حل مشكلة الطوابير والازدحام والحصول على مواعيد مبكرة للاستشاريين من جهة اخرى، وبين عدم وجود شركات تامين متخصصة في قطاع التامين الصحي بالكويت، لافتا الى ان نسبة المخاطر لشركات التامين قد تصل الى 80%، وتسند الى شركات التامين العالمية،وكان من المفترض تفعيل دور الشريك الواقعي الأصيل للمتقاعدين في تقديم وتنفيذ وتوظيف للمشروع لمصلحة المتقاعدين ، لذا يجب على المسؤلين في وزارة الصحة إنجاز منظومتين اساسيتين للمتقاعدين هما ارضاء المستفيد وضمان حقوق المرضى « Patient Rights »الى جانب تعديل بعض بنود الخدمات المقررة بنص المادة 8 من قانون 114/2014 وأخذها بعين الاعتبار قبل تطبيق المشروع من دون تأخير تقديم الخدمة الصحية للمتقاعدين، واوضح جوهر ان الخدمات الصحية التخصصية بوزارة الصحة تتميز بل وتتفوق على خدمات القطاع الخاص بمراحل، وذلك فيما يتعلق بفئة كبار السن، وتتمثل في خدمات القسيل الكلوي، امراض القلب،القسطرة»، وليذل العناية وتحقيق غاية في خدمات علاجية تخص الامراض المزمنة غير المعدية التي تصيب هذه الشريحة العمرية اكثر من غيرها .

وفي الختام تساءل جوهر عما اذا كانت وزارة الصحة هي الجهة المسئولة عن مراقبة اداء شركات التامين، وهي الجهة المخولة من مجلس الامة للتصدي التشريعي والتنفيذي للمشروع، وهو ما يخالف الواقع جملة وتفصيلا !!